الأمم المتحدة S/2017/565

مجلس الأمن

Distr.: General
30 June 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملاً بالفقرة ٥٢ من قرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧). وهو يعرض التطورات الرئيسية التي حصلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ صدور تقريري المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ (S/2017/206)، ويصف التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يقدم لمحة عامة عن التطورات السياسية التي وقعت منذ تقريري المؤرخ ١٧ أيار/مايو عن تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في ذلك البلد (S/2017/435).

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية

٢ – اتسم تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالبطء والاختزال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وظل يعتوره باستمرار الخلافُ بين تجمع القوى السياسية والاجتماعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التغيير، وهو محفل للمعارضة، وبين الأغلبية الرئاسية، على مدى انسجام التطورات الحاصلة مع الاتفاق، شكلا ومضمونا.

٣ – وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، أدت حكومة انتقالية تضم ٥٩ عضوا اليمين أمام الجمعية الوطنية، بعد خمسة أشهر من توقيع الاتفاق وخمسة أسابيع من تعيين رئيس جديد للوزراء. وجاء ذلك بعد أن وقّع أغلبية الأطراف السياسية في أواخر نيسان/أبريل على الترتيبات الخاصة لتنفيذ الاتفاق، باستثناء التجمع. وفي الخطاب الذي ألقاه أثناء حفل التنصيب، ذكر رئيس الوزراء برونو تشيبالا أن حكومته ستركز على تنظيم انتخابات حرة وشفافة وسلمية وذات مصداقية بحلول نهاية السنة على النحو المتوخى في الاتفاق؛ ومعالجة الأزمة الاقتصادية؛ وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛ واستعادة السلام في

جميع أنحاء البلد. وأعلن أيضا أن حكومته سوف تنظر في خيارات لخفض تكلفة الانتخابات، وذلك ربما بتعديل طرائق التصويت.

٤ - واعتبر التجمع تشكيل الحكومة الجديدة وتنصيبها انتهاكا لأحكام الاتفاق. وقد كان جان مارك كابوند - أ - كابوند، الأمين العام لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وفيليكس تشيسيكيدي، رئيس التجمع، قد ألحا لفترة طويلة على أن الاتفاق ينص على أن يكون رئيس الوزراء الجديد من أوساط التجمع، وناشدا الكونغوليين الكافة أن يواصلوا تعبئتهم دعما لتنفيذ الاتفاق على الوجه الأتم.

٥ - وفي جلسة استثنائية لمجلس الوزراء، عقدت في ٢٠ أيار/مايو، أصدر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، تعليماته للحكومة الجديدة أن تسدي الدعم للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، مشيرا إلى أن الإسراع بتنظيم الانتخابات هو الهدف الأول للحكومة. وشدد على ضرورة توطيد السلام والأمن في جميع أنحاء البلد كشرط مسبق لإجراء انتخابات ذات مصداقية. وحث السيد كابيلا أيضا الحكومة على العمل من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكونغولي، وعلى التعجيل بتقديم مشروع ميزانية عام ٢٠١٧ إلى البرلمان لاعتماده.

٦ - وبحلول منتصف حزيران/يونيه، لم يكن قد أنشئ بعدُ المجلس الوطني لمتابعة تنفيذ الاتفاق، وهو هيئة معنية بمراقبة تنفيذه. ولم يحرز تقدم يذكر في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق. وفي غضون ذلك، ظلت ترتيبات إعادة ودفن رفات إتيين تشيسيكيدي، الزعيم السابق لحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي الذي توفي في ١ شباط/فبراير، متعثرة بسبب استمرار الخلاف بين الحزب والحكومة على الطرائق المختلفة، ونجم عن ذلك مواجهات حادة بين الأجهزة الأمنية ومؤيدي حزب الاتحاد في مقر الحزب في كينشاسا خلال شهر نيسان/أبريل.

٧ - واكتملت عملية تسجيل الناخبين في ١٣ مقاطعة وبدأت في ١٠ مقاطعات أخرى في ٣٠ نيسان/أبريل؛ وانطلقت العملية في كينشاسا في ٢٨ أيار/مايو. أما في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى المتبقيتين، فلم يبدأ التسجيل بسبب انعدام الأمن. ولم ينطلق أيضا تسجيل الكونغوليين المقيمين بالخارج. وحسب تقديرات اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بلغ عدد الناخبين المسجلين المحتملين في ٢١ حزيران/يونيه أكثر من ٢٨ مليون ناخب مسجل، وهو عدد يمثل ٦٩,٣ في المائة من عدد الناخبين المقدر على نطاق البلد، نسبةُ النساء منهم ٤٨ في المائة.

٨ - وبينما أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تاريخَ ٣١ تموز/يوليه الموعدَ النهائي الرسمي لإتمام عملية تسجيل الناخبين، هناك قدر من عدم اليقين بهذا الشأن لأسباب من بينها القلاقل الأمنية التي تشهدها مقاطعتا كاساي وكاساي الوسطى. كذلك، تواجه الحكومة وضعا متزايد الصعوبة على صعيد الميزانية. وهذا يؤثر على قدرتها على تمويل العملية الانتخابية، التي تقدر اللجنة الانتخابية تكلفتها بما قيمته ١,٣ بليون دولار. وما زال صندوق التبرعات المشترك المتعدد الشركاء المخصص لمشروع دعم الدورة الانتخابية في الكونغو، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ممولًا عند مستوى ٦ في المائة فحسب من مبلغ ١٢٣,٣ مليون دولار المطلوب، لأسباب من بينها مخاوف الجهات المانحة من أوجه الغموض التي تلف عملية الانتقال السياسي.

التطورات الإقليمية وغيرها

٩ - على الصعيد الإقليمي، قامت اللجنة الوزارية الثلاثية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، برئاسة أوغوستين ماهيغا، وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة، بإجراء سلسلة من المشاورات في كينشاسا، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل، جمعتها بالسيد كابيلا، وأعضاء الحكومة، وممثلي المؤتمر الأسقفي الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأصحاب المصلحة من الأطراف السياسية والمجتمع المدني، وموظفي اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وأكدت اللجنة الثلاثية التزامها المستمر بالعمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وسائر الشركاء للبحث عن حلول دائمة للأزمة السياسية الراهنة، تشمل تداعياتها الأمنية.

١٠ - وفي ١٢ أيار/مايو، دعت حكومة أنغولا جميع الجهات الفاعلة في الكونغو إلى ''العمل فورا على وقف أعمال العنف والتطرف والتعصب السياسي''، وأشارت إلى استمرار تدفق اللاجئين الكونغوليين من مقاطعات كاساي نحو الأقاليم الشمالية في أنغولا. وقد التقى مانويل دومنغوس أوغوستو، وزير الدولة للشؤون الخارجية في أنغولا، السيد كابيلا بكينشاسا في ١٥ نيسان/أبريل. وأعقب هذه الزيارةَ الزيارةُ التي قام بها إلى لواندا، في ١٩ أيار/مايو، ليونارد شي أوكيتوندو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليناقش مع نظرائه الأنغوليين خيارات معالجة مسألة وجود اللاجئين الكونغوليين وغيرها من المسائل الثنائية.

١١ - وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو، قام وفد تابع للجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبادلوا خلالها الآراء مع السيد كابيلا وزعماء الأغلبية الرئاسية وكذلك مع أعضاء مختلف الأحزاب المعارضة، بما في ذلك فيليكس تشيسيكيدي، رئيس التجمّع، في مسعى لتضييق هوة الخلافات وحفز التقدم صوب تنفيذ الاتفاق.

١٢ - وفي ٢٩ أيار/مايو، اعتمد المجلس الأوروبي تدابير تقييدية ضد تسعة أفراد يشغلون مناصب المسؤولية، معظمهم في إدارة الدولة وفي قوات الأمن، لدورهم في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وتقويض التوصل إلى حل توافقي سلمي للمسائل المتصلة بإجراء الانتخابات. وتشمل هذه التدابير حظر الدخول إلى الاتحاد الأوروبي وتجميد الأصول. وفي ١ حزيران/يونيه، فرضت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة جزاءات على رئيس الحرس، الذي يأتمر بإمرة السيد كابيلا، لدوره المزعوم في أنشطة تهدد السلام والأمن والاستقرار.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مساعيها الدبلوماسية الرامية إلى توسيع نطاق الدعم من مختلف بلدان المنطقة، وجاء رد البلدان على خطوات الرئيس كابيلا في صورة توجيه رسائل إيجابية على وجه العموم. وشملت هذه الخطوات الزيارتين الرسميتين التي قام بهما السيد كابيلا إلى مصر وغابون، فضلا عن الزيارات التي قام بها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتكامل الإقليمي، والاتصالات التي أجراها مع رؤساء أوغندا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وغينيا الاستوائية والكونغو. والتقى نائب رئيس الوزراء

أيضا في أديس أبابا برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي حث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١٤ - وواصل ممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مامان سامبو صديقو، العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الوطنيين والجهات الإقليمية الفاعلة (باشتراك مع مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جنيت)، ومع سائر الشركاء الدوليين الرئيسيين لدعم تنفيذ الاتفاق. وواصل أيضا العمل مع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة، ولا سيما الأغلبية الرئاسية والتجمع، بشأن جملة من المسائل من بينها الهدف الهام المتمثل في تنظيم الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ودعا السلطات الوطنية إلى التنفيذ الفوري لتدابير بناء الثقة الرامية إلى إيجاد بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في أجواء سلمية. وبُذلت أيضا جهود مماثلة في مجال الاتصال السياسي على صعيد المقاطعات.

باء - الحالة الأمنية

١٥ - استمر أثناء الفترة المشمولة بالتقرير التطور الرئيسي الذي عرفه المشهد الأمني في البلد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧، والمتمثل في امتداد أعمال العنف والتهديدات ضد المدنيين إلى المنطقة الغربية، كما ظلت حالة عدم الاستقرار سائدة في المنطقة الشرقية. ففي المنطقة الغربية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة في مقاطعات كاساي الثلاث، ازدادت أعمال العنف بين الجماعات الإثنية، علاوة على الاشتباكات التي وقعت بين مليشيا كامونا نسابو وقوات الأمن وأسفرت عن عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان، تشمل أعمال الاستهداف بالقتل التي تقوم بها الميليشيا، وكذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وأعمال الاغتصاب على أيدي قوات الأمن، كما هو مبيّن في الفقرات ٣٩ إلى ٤٥ وفي الفقرة ٤٩ أدناه. وظلت الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية ناشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. واستمر أيضا انعدام الأمن في المناطق الحدودية، ولا سيما على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين كل من أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة تكثيف جهودها المدنية والعسكرية والشرطية تنفيذا لولايتها المتمثلة في حماية المدنيين وتعطيل نشاط الجماعات المسلحة. وفي الحالات التي كانت تعمل فيها شبكات الإنذارات المجتمعية، بلغت نسبة استجابة الحكومة و/أو البعثة للإنذارات المتعلقة بحماية المدنيين أكثر من ٨٥ في المائة.

غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٦ - على الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته الحالة الأمنية في كانغا، عاصمة كاساي الوسطى، والمناطق المحيطة بها، استمرت أعمال العنف في جميع أنحاء المقاطعة بل امتدت إلى مقاطعة كاساي المجاورة ونحو الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. وفي كلتا المقاطعتين، واصلت ميليشيات كامونا نسابو هجماتها التي تستهدف قوات الأمن، والمؤسسات العامة، ومراكز تسجيل الناخبين، والمؤسسات الدينية، وقادة المجتمعات المحلية، والمدنيين. وأفادت السلطات أن ميليشيا كامونا نسابو نصبت في ٢٤ آذار/مارس كمينا لشاحنة تابعة للشرطة الوطنية الكونغولية وقطعت رؤوس ٣٩ شرطيا في كامويشا بمقاطعة كاساي. وأفادت الأنباء أن هذه الميليشيا قامت في الفترة من ٨ إلى ١٥ نيسان/أبريل بقتل ما لا يقل عن ١٣ زعيما تقليديا في إقليم كامونيا بسبب رفضهم الاصطفاف إلى جانبها؛ وقامت في الفترة بين ٥ و ١٠ أيار/مايو بقتل أربعة

آخرين من الزعماء التقليديين في كازومبا ولويزا وكاساي الوسطى وإقليم كامونيا. وفي ٨ حزيران/يونيه، أوردت الأنباء أن الميليشيا قتلت خمسة مدنيين كانوا متوجهين من كالالا ديوكو إلى ماسويكا بهدف تشجيع أفراد الميليشيا على وقف نشاطهم. كذلك، أثناء الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل، اشتبكت ميليشيا كامونا نسابو مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدت الاشتباكات حسب الأنباء إلى مقتل ٤١ من أفراد الميليشيا و ١٢ جنديا. وفي الإقليم نفسه، هاجمت ميليشيا كامونا نسابو في ٣٠ نيسان/أبريل شاحنة تقوم بتسليم مواد امتحانات مدرسية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من مفتشي المدارس.

١٧ - وأدى استمرار العنف إلى تفاقم مظاهر التوتر والانقسام بين القبائل. وفي الفترة من ١٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل، نشبت أعمال عنف بين قبيلتي باندي وتشوكوي، المنحازتين إلى الحكومة حسبما يقال، وبين قبيلتي لوبا ولولوا، المرتبطتين بميليشيا كامونا نسابو على ما يذكر، وأدت تلك الأعمال إلى مقتل ٣٨ شخصا، من بينهم ثماني نساء وثمانية أطفال. وأفادت الأنباء بنشوب حوادث عنف متفرقة في أربع مقاطعات مجاورة هي كاساي الشرقية وسانكورو ولومامي ولولابا.

١٨ - وردا على تفاقم الوضع، أعادت الحكومة هيكلة وجودها العسكري في منطقة كاساي. وأفضى ذلك إلى تعزيزات كبيرة في صفوف القوات المسلحة، حيث وصلت إلى كاننغا في ٢٧ آذار/مارس قوات كانت تتمركز رسميا في كيفو الشمالية، وانتشرت في مجموع أنحاء مقاطعة كاساي بحلول ١١ نيسان/أبريل. ووصلت إلى كاننغا في ٣ أيار/مايو تعزيزات إضافية من القوات المسلحة قادمة من كينشاسا. وفي وقت لاحق، تلقت البعثة أنباء عن مقتل أفراد من الميليشيات ومن المدنيين أثناء عمليات قامت بها قوات الأمن. ففي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس، على سبيل المثال، جرت عمليات في بلدتي كاتوكا ونغانزا في كاننغا أوردت الأنباء أنها أدت إلى مقتل ٥٣ مدنيا وفردا من ميليشيا كامونا نسابو، من بينهم ما لا يقل عن ١٥ امرأة و ١٤ طفلا. وفي ١٥ أيار/مايو، أعلنت القوات المسلحة أن العمليات التي جرت في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى منذ نهاية آذار/مارس أفضت إلى مقتل ٣٩٠ من أفراد الميليشيات و ١٢٤ من قوات الأمن الوطني.

١٩ - وفي ١٢ آذار/مارس، فُقد أثر زايدة كاتالان ومايكل شارب، وهما عضوان في فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومعهما أربعة من الرعايا الكونغوليين كانوا يرافقونهما في مقاطعة كاساي الوسطى. وبعد ١٥ يوما من عمليات البحث والإنقاذ المكثفة التي قامت بها البعثة، عثر على رفات عضوي فريق الخبراء في ٢٧ آذار/مارس في شبه حفرة قريبا من بوكوندي، جنوبي كاننغا، عاصمة المقاطعة. وتداولت وسائط الإعلام الاجتماعي شريط فيديو يظهر قتلهما على يد من ذكرت الأنباء أنهم أفراد ميليشيا كامونا نسابو. وفي ٢٠ أيار/مايو، أعلنت السلطات في مؤتمر صحفي أن التحقيق في مقتل عضوي فريق الخبراء قد أغلق وأحيل ملفه إلى المحكمة العسكرية لحامية كاننغا. وفي ٥ حزيران/يونيه، بدأت في كاننغا محاكمة اثنين من الأشخاص الستة عشر المشتبه في تورطهم في عملية القتل. أما الأشخاص الأربعة عشر الآخرين، الذين تفيد الأنباء بأنهم ما زالوا طليقي العنان، فتجري محاكمتهم غيابيا.

٢٠ - وفي مقاطعة تنجانيقا، استمر العنف بين القبائل وبين الجماعات المسلحة وقوات الأمن على الرغم من الهدوء الذي أعقب منتدى للسلام عقد في شباط/فبراير في كاليمي، عاصمة المقاطعة. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، أبلغ عن وقوع تسعة اشتباكات بين ميليشيات لوبا والتوا، أدت إلى عمليات نزوح في أوساط السكان. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل، نشبت اشتباكات

بين مليشيات لوبا والتوا في إقليم كاليمي عقب ادعاءات بأن بعض عناصر التوا أغاروا على محاصيل قبيلة لوبا وماشيتها. وقتل أربعة أشخاص وأحرقت مئات المنازل قرب قرية تابا. واندلعت أعمال العنف في منطقة بنديرا، شمالي إقليم كاليمي، فيما بين رعاة الماشية من قبائل بافوليرو وبانيامولينغ والتوا. وفي أواخر آذار/مارس، ذكرت الأنباء أن امرأة تنتمي لقبيلة بافوليرو قتلت على أيدي عناصر مليشيا التوا. وأدى الحادث إلى أعمال انتقامية قام بها أفراد قبيلتي بافوليرو وبانيامولينغ، قيل إنهم قتلوا فيها خمسة مدنيين من التوا، من ضمنهم زعيم محلي. ووقعت أيضا اشتباكات بين الميليشيات وقوات الأمن الوطني. وفي ٢١ نيسان/أبريل، نصبت ميليشيا مرتبطة بقبيلة التوا كمينا للقوات المسلحة قرب كاليمي، واستولت على ستة من الأسلحة. وفي اليوم نفسه، استهدفت ميليشيات التوا موقعا للقوات المسلحة في قرية كاتاكي، بإقليم كاليمي. وردا على ذلك، اعتقلت السلطات أربعة من زعماء التوا، وعززت القوات المسلحة وجودها على طول محوري كاليمي – بنديرا وكاليمي – نيونزو.

٢١ – وكانت الحالة الأمنية هادئة بدرجة كبيرة في مقاطعتي كاتانغا العليا ولولابا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من عمليات التوغل التي كانت تقوم بها بين الفينة والأخرى ميليشيا كامونيا نسابو في إقليم كابانغا، شمالي مقاطعة لولابا، انطلاقا من المنطقة الجنوبية الشرقية لمقاطعة كاساي الوسطى، وبخاصة في شهر آذار/مارس ومستهل نيسان/أبريل. وأدت عمليات التوغل إلى حالات من التوتر الإثني في لولابا، ولا سيما بين أفراد قبيلة راند المحلية وبين من لم يكونوا يعتبرون من أبنائها الأصليين، ومنهم نازحون من منطقة كاساي الكبرى. وانحسرت الحوادث الأمنية في منطقة ميتوابا بمقاطعة كاتانغا العليا، منذ أن استسلم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ جيديون كيونغو موتانغا، زعيم الجماعة المسلحة ماي – ماي كاتا كاتانغا.

٢٢ – وبالنسبة لرد البعثة على تدهور الأوضاع في أنحاء منطقة كاساي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فهي في حين لم تشارك في العمليات التي قامت بها القوات المسلحة ولم تقدم لها أي دعم، قامت بتعزيز وجود عناصرها المدنية بدرجة كبيرة في أنحاء مقاطعات كاساي الثلاث بهدف حماية المدنيين ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، فضلا عن دعم تنفيذ الاتفاق وعملية تسجيل الناخبين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى وجهتها. وفي أيار/مايو، أوفدت البعثة قوات قوامها ٢٤٠ فردا إلى ثلاث من المفارز القتالية الدائمة في بولونغو ولويزا وتشيمبولو بكاساي الوسطى. وفي مقاطعات كاساي، تقوم القوة بتكييف وضعها وستنشر في الأشهر المقبلة عددا إضافيا من السرايا لتقديم المساعدة إلى العناصر المدنية التابعة للبعثة ولأطراف المساعدة الإنسانية. وقامت البعثة أيضا بتوسيع نطاق شبكات إنذار المجتمعات المحلية ليشمل هذه المناطق وبتحسين آليات الإنذار المبكر.

٢٣ – وساهم نشر المفرزة القتالية الدائمة في تشيمبولو في عودة النازحين بسبب الحالة التي يغلب عليها انعدام الأمن. وقد عاد حاليا أكثر من ٦٥ في المائة من السكان، كما أن جميع المدارس والكنائس البالغ عددها ٣٦ قد فتحت أبوابها من جديد. ودعمت البعثة أيضا جهود الوساطة بغية حماية المدنيين. وخلال يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو، دعمت البعثة عملية لبناء القدرات شارك فيها ممثلو المديرية العامة للشؤون العرفية، وهي لجنة استشارية أنشئت حديثا لمعالجة النزاعات بشأن القضايا العرفية. وأخيرا، قامت البعثة بإجلاء ٢٦ شخصية دينية و ٨٠ طفلا كانوا يواجهون تهديد المليشيات، وزادت من عدد دورياتها الأمنية في المناطق المعرضة للخطر.

٢٤ - وارتقت البعثة بمركزها في كاننغا إلى مستوى مكتب ميداني، كما عززت مكتبها في مبوجي مايي، حيث قامت بنشر ٧٠ موظفا مدنيا و ٣٠ شرطيا؛ وأصبح لها حاليا سرية كاملة في كاننغا وثلاث مفارز قتالية دائمة في كاساي الوسطى. وتشير تقديرات البعثة إلى أنه من الضروري الحفاظ على عمليات النشر المذكورة بل وربما توسيع نطاقها، إذ يبدو أن لها تأثيرا مهما في تحقيق الاستقرار، ومن ذلك احتواء انتهاكات حقوق الإنسان وتشجيع السكان المحليين على العودة والمدارسِ على إعادة فتح أبوابها. وتعتزم البعثة فتح مكتب في تشيكابا، عاصمة مقاطعة كاساي، يضم قواما عسكريا كافيا للمساعدة في حماية المدنيين ودعم السلطات المحلية في التصدي لأعمال العنف القبلي المتزايدة.

٢٥ - وواصلت البعثة رصد الأخطار التي تتهدد السكان المدنيين في كينشاسا. ففي الفترة ما بين ٩ و ١١ نيسان/أبريل، قامت البعثة بتعزيز دورياتها في المدينة خلال فترة تصاعد التوتر السياسي عقب تعيين رئيس الوزراء الجديد. وساهم قيام البعثة بتعزيز وجودها في المدينة وجهود الدعوة المتواصلة التي قامت بها في إطلاق سراح ٤٢ مدنيا اعتقلتهم الشرطة الوطنية تعسفا باقتران مع مسيرة خطط لها التجمع في ١٠ نيسان/أبريل.

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٦ - في كيفو الشمالية، ما زال الانقسام الحاصل منذ سنة في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا يسهم في تدهور البيئة الأمنية. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أدى القتال في قريتي كيفوي وبويرو بين المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية، الفصيل المنشق عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وعناصر ماي - ماي نياتورا، المدعومة من فصيل آخر بهذه القوات يُعرف باسم قوات أبكونغوزي المقاتلة، إلى مقتل ٢٩ شخصا. واستمرت أيضا الاشتباكات بين الميليشيات المشكّلة على أساس عرقي، بما في ذلك في إقليم روتشورو بين ميليشيات الهوتو والناندي، وبين تحالفات ماي - ماي نياتورا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا من جهة وماي - ماي مازمبي من جهة أخرى، مما أدى إلى حالات تشريد للسكان. وفي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل، أسفر هجوم شنّه تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، المدعوم من عناصر ماي - ماي كيفوافوا، ضد مواقع قوات الدفاع الكونغولية في قريتي نغولو ولوتاندا عن حرق عدد من المنازل وتشريد مدنيين. وظلّت الحالة في محيط بحيرة إدوارد متقلّبة حيث تحاول مختلف مجموعات ماي - ماي السيطرة على تجارة صيد الأسماك المربحة. وفي الفترة الفاصلة بين ٢٢ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو، اختطفت عناصر من جماعة ماي - ماي تشارلز ٥٠ من صيادي الأسماك. وفي إقليم ماسيسي، ظلت الحالة متقلبة أيضا، مع استمرار أنشطة الجماعات المسلحة الكونغولية المشكّلة على أساس عرقي، وأنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومن جهة أخرى، شهدت منطقة بني فترة مطوّلة من الهدوء النسبي الذي يرجع بالأساس إلى تقلّص أنشطة تحالف القوى الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٧ - وفي كيفو الجنوبية، ما زالت الجماعات المسلحة الكونغولية تشكّل تهديدا أمنيا، لا سيما في أقاليم فيزي وكاليهيه وشابوندا وأوفيرا. وازدادت بشكل ملحوظ مشاركة هذه الجماعات في قضايا الخلافة العرفية وكذلك في المنازعات بين القبائل والمنازعات المرتبطة بالترحّل في أقاليم كاباري وكاليهيه وفيزي وأوفيرا. وقد تأثّر إقليم أوفيرا بوجه خاص من تصاعد النزاعات الطائفية ومن مخلّفات الأزمة التي تشهدها بوروندي. وفي ٩ نيسان/أبريل، أدّت المواجهات بين أفراد جماعتي بافوليرو وبانيامولينغ من أجل

السيطرة على إحدى الزعامات المحلية إلى ارتفاع حدّة التوترات في بيجومبو بإقليم أوفيرا. وقد نزح عدد متزايد من المدنيين إلى المناطق المحيطة، بما في ذلك إلى تنجانيقا وكيفو الشمالية. وفي أوائل أيار/مايو، وصل وفد يمثل قبيلة التوا من تنجانيقا إلى إقليم فيزي لتحذير أفراد قبيلتي بوفوليرو وبانيامولينغ من عمليات توغّل إلى داخل أراضيهم. وتلقت البعثة تقارير عن قيام جماعات مسلحة كونغولية بتجنيد مواطنين بوروندیين في المنطقة؛ وردا على ذلك، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في أواخر نيسان/أبريل، بتعزيز وجودها قرب بيجومبو.

٢٨ - وفي إيتوري، ما فتئت قوات المقاومة الوطنية في إيتوري تمثّل أكبر تهديد لأمن المدنيين. فخلال شهر أيار/مايو وحده، شاركت الجماعة في ٣١ حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك تنفيذ عملية إعدام بإجراءات موجزة وارتكاب ست عمليات اغتصاب. وفي الفترة من ١١ إلى ١٦ آذار/مارس، نفّذت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليةً منسّقة ضدّ قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، أسفرت عن تدمير ثلاثة مخيمات. وبالإضافة إلى ذلك، شهد إقليما دجوغو ومهاغي عددا متزايدا من الخلافات والنزاعات العنيفة على الأراضي وعلى هياكل السلطة المحلية. وفي آذار/مارس، أدى نزاع على الأراضي في دجوغو إلى مقتل شخص واحد وتدمير ٢٨٠ منزلا ومدرستيْن. وفي نيسان/أبريل، أدى نزاعٌ على إحدى الزعامات العرفية في ماهاغي إلى مقتل شخصين وإحراق ٢٥٠ منزلا. وفي إقليم مامباسا، واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها ضد جماعات ماي - ماي، وذلك بالأخص من أجل إزاحتها عن مواقع تعدين الذهب. واستمرت أيضا حالة عدم الاستقرار في مقاطعة إيتوري على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وفي ١٦ آذار/مارس، هاجم رجال مسلحون مركزا تابعا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إديبي.

٢٩ - وفي أويلي العليا، ما زالت الهجمات التي تشنّها عناصر جيش الربّ للمقاومة والتقارير الواردة بشأن عبور عناصر مسلّحة من جنوب السودان تؤثّر في الحالة الأمنية. وفي سياق التّخفيض التدريجي لفرقة العمل الإقليمية السّاهرة على تنفيذ العملية ضدّ جيش الربّ (بما في ذلك على وجه الخصوص قيادة الولايات المتحدة لأفريقيا وقوة الدفاع الشعبية الأوغندية)، واصلت جماعات منشقة معزولة تابعة لهذا الجيش القيام بهجمات واختطافات للمدنيين في المناطق النائية بشمال غرب أويلي العليا، وفي الجزء الشمالي من أويلي السفلى، على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وكانت الهجمات التي شنّها جيش الربّ تهدف أساسا إلى معاضدة جهوده في مجال الصيد غير المشروع وإلى الإغارة على القبائل من أجل الحصول على الإمدادات.

٣٠ - وفي ١١ حزيران/يونيه، هاجمت عناصر مسلّحة مجهولة الهوية السجن الرئيسي في بني، ففرّ ما لا يقل عن ٩٠٠ سجين وقُتل ١١ شخصا. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، صدّت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من جنود البعثة وأفراد شرطتها، سلسلة من الهجمات المنسّقة التي شُنّت بهدف تحرير سجناء من الشخصيات البارزة في بني. وأسفر ذلك عن مقتل ما لا يقل عن تسعة أشخاص. ويُشكِّل هذا الحادث حلقةً من سلسلة بدأت في ١٧ أيار/مايو عندما تعرّض سجن ماكالا المركزي في كينشاسا لهجوم نفّذه، على ما قيل، متعاطفون مع حزب بوندو ديا مايالا السياسي. وقد تمكّن زعيم الحزب نواندا نسيمي، وسجناء بالآلاف، من الهرب. وشهدت الأسابيع الأخيرة عمليات فرار أخرى من السّجون في مختلف أنحاء البلد، مما جعل أعضاءً في البرلمان يدعون الى استقالة وزراء رئيسيين في الحكومة.

٣١ - وفي إطار جهودها الرامية إلى حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة، شاركت البعثة في عمليتين منسقتين مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، واستخدمت في ذلك مزيجا من عناصر اللواء الإطاري والقوات الخاصة. وأسفرت العمليتان عن ارتفاع عدد من سلّموا أنفسهم من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وفي أويلي العليا، قدّمت البعثة، في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه، الدعم لعملية قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد جيش الرب للمقاومة. وعززت البعثة أيضا شبكة الإنذار المبكر على طول الحدود مع جنوب السودان عن طريق تيسير حلقات عمل لبناء القدرات والتبرع للجان الحماية المحلية في المناطق المعرّضة أكثر من غيرها للخطر بمعدات اتصالات تعمل بالطاقة الشمسية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والتكتيكي إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار ''عملية الطائرة الورقية الحمراء''، وتبرّعت بـ ٥٣ مجموعة أدوات عاملة بالطاقة الشمسية و بـ ٨٠٠ جهاز لتنقية المياه من أجل تعزيز القدرة على التصدي لجيش الرب للمقاومة في المناطق النائية جدا، وذلك في إطار من الامتثال لمقتضيات سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتصل بالدعم المقدّم من الأمم المتحدة إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة.

٣٢ - وفي مقاطعتيْ كيفو الجنوبية وتنجانيقا، واصلت البعثة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي بين القبائل. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل، قامت البعثة بتيسير عقد مؤتمر مشترك بين المقاطعات لمعالجة النزاعات المتصلة بالترحّل في كيفو الجنوبية ومانيما وتنجانيقا. وفي كيفو الشمالية، قامت البعثة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ آذار/مارس بتوفير الدعم لسلسلة من جلسات الحوار فيما بين السلطات المحلية من أجل التصدي للتوترات الطائفية المتزايدة بين جماعتي النانـدي والهوتو في إقليم روتشورو. وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أيار/مايو، أنشأت البعثة أيضا مفرزة قتالية دائمة لتزويد أحد مخيمات المشردين داخليا بالحماية ضمن سياق الاشتباكات بين ميليشيات ماي - ماي مازمبي وماي - مايي نياتورا.

٣٣ - وفي كيفو الشمالية، ساعدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على تدمير مواد متفجرة وذخائر عُثر عليها مؤخرا في أحد مخابئ الذخائر التابعة للجماعة المسلحة السابقة التابعة لحركة ٢٣ مارس في إقليم روتشورو. وكان هذا رابع مخبأ لهذه الجماعة يتم العثور عليه في كيفو الشمالية منذ عام ٢٠١٦. وقد تم حتى الآن تدمير أكثر من ٠٠٠ ٦ قطعة متفجرة شملت مقذوفات ومدافع هاون وصواريخ. واستجابت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لـ ٤٣ طلبا لإزالة عبوات متفجرة موجودة في مختلف أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أسفر عن تدمير ٥٧٧ قطعة سلاح وأكثر من ٦٠٠ ٧ جهاز متفجر. وعلى الرغم من هذه الجهود، أُفيد خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأنّ ١٦ شخصا قُتلوا بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب في كيفو الشمالية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الاستيعاب وما يتصل بذلك من أنشطة

٣٤ - في الفترة من ١٠ آذار/مارس إلى ٣١ أيار/مايو، استقبلت البعثة ١٦٣ مقاتلا كونغوليا وخمس مقاتلات كونغوليات من مختلف أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان ٥٧ في المائة منهم من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وماي - ماي نياتورا، و ١٨ في المائة من أعضاء جماعات

ماي – ماي الأخرى، و ١٦ في المائة من أعضاء رايا موتومبوكي. وغالبية هؤلاء المقاتلين السابقين اختاروا الانخراط في المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، استقبلت البعثة ٧٩ من المقاتلين الأجانب (٧٨ رجلا وامرأة واحدة)، معظمهم من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا – قوات أبكونغوزي المقاتلة. وتجدر الإشارة بالأخص إلى أنّ ١٨ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بمن فيهم نائب قائد هذه القوات في منطقة الشمال الكبير، قاموا في ١٢ آذار/مارس بتسليم أنفسهم والتخلي عن ١٧ قطعة سلاح.

٣٥ – وواصلت البعثة تقديم الدعم في مجال إعادة الإدماج إلى مخيمات المرحلة الثالثة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كامينا وكيتونا، حيث كان ٩٠٤ من المقاتلين السابقين و ١٣ من المقاتلات السابقات يتلقون، في ٣١ أيار/مايو، التدريب المهني. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة في الفترة من ١٨ إلى ٢٧ نيسان/أبريل عملية نقلٍ من لوبومباشي إلى مخيم كامينا لما عدده ١٠٧ من عناصر كاتا كاتانغا كانوا قد سلموا أنفسهم إلى الحكومة في كاتانغا العليا في عام ٢٠١٦. واستمرت البعثة أيضا في تقديم الدعم إلى ٢٩٧ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من بينهم امرأة واحدة، وإلى ١ ٠٦٧ مُعَالا (١٣ رجلا و ٢٤٢ امرأة و ٤١٥ صبيا و ٣٩٧ فتاة) موجودين في مخيمات برنامج نزع السلاح الطوعي لهذه القوات في كانيابايونغا ووالونغو، وكذلك إلى المخيّم الذي تديره الحكومة في كيسانغاني. كما واصلت البعثة تقديم الدعم إلى ٦١٠ من عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، من بينهم امرأة واحدة، تسهر البعثة على إيوائهم في دونغو وغوما.

تحقيق الاستقرار

٣٦ – واصلت البعثة دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار على أساس المناطق برعاية من الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، حيث قامت بتيسير التنسيق بين الحكومة والشركاء الدوليين والمجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري. وساعدت البعثة على استهلال خمسة برامج إضافية لتحقيق الاستقرار في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، ولمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وذلك بإجراء تحليلات متعمقة تراعي الفوارق بين الجنسين وباتخاذ تدابير لتخفيف الآثار، مع تعزيز المشاركة السياسية من خلال إبرام أول اتفاق للبعثة مع حكومة مقاطعة كيفو الجنوبية. وتواصل البعثة أيضا الدعوة إلى تنقيح الإطار القانوني لأمن الانتخابات لعام ٢٠٠٥ وإلى تطبيقه بفعالية، تمشيا مع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

التطوّرات الإقليمية

٣٧ – واصلت بلدان المنطقة جهودها من أجل التصدي للتحديات السياسية والأمنية، ولا سيما التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعُقد الاجتماع والمعتكف السابع عشر للجنة الدعم التقني التابعة لآلية الرقابة الإقليمية بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في نيفاشا، كينيا، في ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠١٧. وانصبّ تركيز المعتكف على سبل تحسين كفاءة اللجنة وأدائها. وتمحورت التوصيات حول توطيد الثّقة فيما بين هذه البلدان وعلى ضمان المتابعة الفعّالة للتّقدم المحرز في تنفيذ التزامات الإطار، ولا سيما من خلال مبادرات

المساعي الحميدة التي تقوم بها الجهات الضامنة، والمشاركة الثنائية فيما بين القادة الإقليميين، وتعزيز التعاون على المستوى التقني.

٣٨ - وقد أُحرز قدر متواضع من التّقدم فيما يتعلّق بعناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودين في مباني البعثة. وفي ١٤ نيسان/أبريل، اختار ثمانية من هؤلاء العودة طوعا إلى جوبا، وذلك بحضور نائب وزير الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسفير جنوب السودان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلين للآلية المشتركة الموسعة للتحقق، ومسؤولين من البعثة.

جيم - حالة حقوق الإنسان

٣٩ - وثّقت البعثة لحالة حقوق الإنسان المتدهورة باستمرار، حيث تم تسجيل ١ ٤٤٤ حالة انتهاك لحقوق الإنسان في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو، في مقابل ٨٨٨ حالة في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وقد سُجل ٢٨٧ من هذه الحالات في مقاطعات كاساي الثلاث، وفي تنجانيقا، وفي وسط الكونغو. وقد ارتكبت الجماعات المسلحة ٥٧٤ انتهاكا لحقوق الإنسان، فيما كان الموظفون الحكوميون مسؤولون عن ٨٧٠ انتهاكا، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن نسبة ٢٣ من هذه الانتهاكات والشرطة الوطنية عن نسبة ٢٦ في المائة منها. وشهدت الفترة قيد الاستعراض تسجيل ما لا يقل عن ٤٣٧ ضحية لعمليات القتل خارج نطاق القضاء والقتل التعسفي، منهم ٤٣ امرأة و ٦٧ طفلا. ومن هؤلاء الضحايا الـ ٤٣٧، هناك ٣٠٤ ضحايا، من بينهم ٢٧ امرأة و ٦٤ طفلا، سقطوا على أيدي موظفين حكوميين؛ و ١٣٣ ضحية، من بينهم ١٦ امرأة وثلاثة أطفال، سقطوا على أيدي الجماعات المسلحة.

٤٠ - واستمر الاتجاه نحو تقييد الحيز الديمقراطي، حيث تزايدت وتيرة انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما حريات التجمع السلمي والرأي والتعبير. وقد شكّل المعارضون السياسيون وناشطو المجتمع المدني والصحفيون الأهداف الرئيسية لهذا الاتجاه. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وثقت البعثة لما عدده ٢٤٥ حالة انتهاك لحقوق الإنسان لها صلة بالقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي في جميع أنحاء البلد، وذلك في مقابل ٩٩ انتهاكا من هذا النوع خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠١٧. وبينما استمر فرض الحظر الشامل على المظاهرات العامة الذي أُفيد بأن وزير الداخلية هو الذي أمر به، فإن هذا الحظر قد تم تطبيقه بشكل تفاضلي حسب نوع الانتماء السياسي.

٤١ - وقامت البعثة بتوثيق ١٤٨ حالة انتهاك لحقوق الإنسان شهدتها مقاطعات كاساي الثلاث وأسفرت عن وقوع ٢٩٢ إصابة على الأقل في صفوف المدنيين، شملت ٢١ امرأة و ٦٣ طفلا، وانطوت على ٢٤٩ عمليةَ قتلٍ قِيل إنّها من ارتكاب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمر ورود التقارير التي تفيد بأنّ ميليشيا كامونا نسابو تقوم بتجنيد الأطفال على نطاق واسع، وكذلك بوجود عمليات قتل وتدمير ونهب للممتلكات. وتشير هذه التقارير أيضا إلى أنّ الموظفين الحكوميين يستخدمون القوّة بشكل غير متناسب في تنفيذ العمليات العسكرية ضد الميليشيات. وتم تحديد ما يُزعم أنّه مقابر جماعية بلغ مجموعها ٤٢ مقبرة في المنطقة. وقامت البعثة بإحالة إحداثيات هذه المقابر وفقا للنظام العالمي لتحديد المواقع إلى القضاء العسكري، الذي لم يبدأ بعد في إجراء تحقيق بشأنها.

٤٢ - وحتى الآن، لم تشرع السلطات الوطنية بعد في التّحقّق مما أبلغتها به البعثة من ادعاءات بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي ٢٢ أيار/مايو، تم اتخاذ أول خطوة متواضعة تمثلت

في إيفاد بعثة مشتركة بقيادة العدالة العسكرية وبالتنسيق مع البعثة إلى بلدة نغانزا التابعة لكاننغا، حيث كانت البعثة قد وثّقت في السابق لانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ارتكبتها، بحسب ما قيل، قوات إنفاذ القانون وقوات الأمن. وكان الهدف الرئيسي من البعثة تقييم الوضع وتقديم الدعم لعملية فتح تحقيق قضائي عسكري. وكانت واحدة من المحاكمات القليلة للأحداث التي شهدتها مقاطعات كاساي قد جرت في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو في بيلومبا بإقليم كازومبا التابع لمقاطعة كاساي الوسطى، حيث عقَدت محكمة كاننغا العسكرية جلسةَ استماع متنقلة في إطار مقاضاة عشرة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تابعين للفوج ٢١٠١ واثنين من ضباط الشرطة الوطنية مُتَّهمين بالسطو والتكتّم الاحتيالي وعصيان الأوامر. وبينما برّأت المحكمة ساحة أحد ضابطي الشرطة الوطنية، أدانت المتهمين الآخرين وأصدرت في حقّهم أحكاما بالسجن تتراوح بين ٤٥ يوما وسبع سنوات. وخلال هذه الفترة أيضا، بدأت محكمة كاساي الشرقية في مبوجي - مايي بمحاكمة تسعة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتُهمة ارتكاب جرائم حرب في موانزا لومبا.

٤٣ - وفي ٩ حزيران/يونيه، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مجلس حقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق دولي في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها مقاطعتا كاساي الوسطى وكاساي الشرقية، مشيرا إلى أنّ طبيعتها وحجمها، وكذلك عدم كفاية ردود فعل السلطات المحلية عليها، هي أمور تجبره على المطالبة بإجراء تحقيق دولي لتكملة الجهود الوطنية. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارا طلب فيه إلى المفوض السامي تعيين فريق من الخبراء الدوليين للتحقيق في هذه الادعاءات بالتعاون مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٤ - وهناك ما مجموعه ١٧٨ شخصا محتجزون في سجن كاننغا المركزي بسبب انتمائهم المزعوم لميليشيات كامونا نسابو. ويوجد من بين هؤلاء ١٥٢ مدنيا، منهم امرأة واحدة، و ٢٥ من أفراد الشرطة الوطنية، وجندي واحد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقيل أيضا إنّه قد تم الإفراج عن ١٨ مدنيا، من بينهم ١٠ نساء واثنان من أفراد الشرطة الوطنية، كانوا قد اعتقلوا أيضا بسبب انتمائهم المزعوم لهذه الميليشيات.

٤٥ - وفي جميع أنواع الدعم المقدَّم من البعثة إلى قوات الأمن والدفاع الكونغولية، استمرت البعثة في التقيّد الصارم بمقتضيات سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

العنف الجنسي

٤٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ورد الإبلاغ عن وقوع ٧٥ من البالغين ضحايا للعنف الجنسي المتّصل بالنزاع، بمن فيهم رجل واحد، مما يمثل انخفاضا مقارنةً بالشهرين الأولين من عام ٢٠١٧ عندما بلغ عدد ضحايا هذه النوع من العنف ١١١ امرأة وفتاة. وكانت الجماعات المسلّحة مسؤولةً عن ٧٢ في المائة من تلك الحوادث، فيما كان الموظفون الحكوميون مسؤولين عن ٢٨ في المائة منها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، شكّلت ميليشيا التوا (التي بلغ عدد ضحاياها ١٧ ضحية، فكانت بالتالي مسؤولة عن ٢٣ في المائة من الانتهاكات) الطرف الرئيسي المسؤول عن ارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ومن بين الجهات الفاعلة الحكومية، ظلت عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في طليعة المقترفين لهذ النوع من العنف واستأثرت بنسبة ١٧ في المائة من هذه الانتهاكات. ويُوجد من بين الجناة الآخرين مقاتلُو قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٢٠ في المائة) ومجموعات ماي - ماي بأنواعها

(١٠ في المائة). وقد سُجّلت معظم هذه الحالات في مقاطعتي كيفو الشمالية وتنجانيقا (٣٩ في المائة وأكثر من ٢٥ في المائة، على التوالي).

حماية الطفل

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة ٥٢٧ حالة انتهاك جسيم لحقوق الطفل. وقد انفصل ٢٦٩ طفلا على الأقل، من بينهم ١٤ فتاة، عن الجماعات المسلحة أو هربوا من العمل في صفوفها. أمّا الجماعات المسلّحة الرئيسية التي قامت بتجنيد الأطفال واستغلالهم، فهي كاموينا نسابو، ورايا موتومبوكي، ونياتورا، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، واتحاد الوطنيين لتحرير الكونغو.

٤٨ - وفي مقاطعات كاساي، دأبت الميليشيات، بمن فيها ميليشيا كاموينا نسابو، على تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال ضدّ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وثّقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لما عدده ٢٨ حالة جديدة لتجنيد أطفال من قبل ميليشيا كاموينا نسابو، وشملت هذه الحالات ثماني فتيات. كما وثقت البعثة لمقتل ما لا يقلّ عن ٥٩ طفلا، من بينهم ٢٥ فتاة، ولتشويه ٤٤ آخرين، من بينهم ٤ فتيات، في أعمال العنف المرتكبة منذ آذار/مارس. وبالإضافة إلى ذلك، تعرّضت ثماني فتيات للعنف الجنسي: كان الجناة من أفراد الجماعات المسلحة في اثنتين من هذه الحالات، ومن الموظفين الحكوميين في ست منها. وقد وثّقت البعثة، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، لما عدده ٦٤٦ هجمة شنتها ميليشيا كاموينا نسابو على مدارس في مقاطعات كاساي. واستخدمت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أربع مدارس لأغراض عسكرية؛ بيد أن هذه المدارس قد أُخليت بعد مساع قامت بها البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة في كانانغا بالدعوة (لدى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية) إلى تعيين جهات تنسيق في مجال حماية الطفل، وبالدعوة (لدى المدعي العام العسكري) إلى تقديم مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل إلى العدالة. وفي أعقاب هذه الجهود، قامت البعثة بفرز أكثر من ١٠٠ طفل، من بينهم فتاة واحدة، وبتأمين الإفراج عنهم من الاحتجاز.

دال - الحالة على الصعيدين الإنساني والاقتصادي

٤٩ - شهدت الحالة الإنسانية في منطقة كاساي تدهورا شديدا خلال الفترة بسبب تزايد حدة الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وميليشيا كاموينا نسابو. وكان ما مجموعه ١,٣ مليون شخص قد شُرّدوا داخليا في أوائل حزيران/يونيه، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٦ في المائة خلال فترة شهر واحد. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أطلقت الجهات الفاعلة الإنسانية نداء عاجلا لجمع ٦٤,٥ مليون دولار لإتاحة الإمكانية لتلبية الاحتياجات الأشد إلحاحا لنحو ٠٠٠ ٧٣١ من الأشخاص بالغي الضعف خلال الأشهر الستة التالية. وبلغ عدد اللاجئين الكونغوليين الذين دخلوا أنغولا هربا من العنف الدائر في مقاطعات كاساي حوالي ٠٠٠ ٣٠ شخص بحلول منتصف حزيران/يونيه، مع وصول اللاجئين الجدد بمعدل يومي. وفي أوائل حزيران/يونيه، كان في البلد ٤٦٧ ٤٧٣ لاجئا أتى معظمهم من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ورواندا. وبحلول منتصف حزيران/يونيه، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجّلت ٣٥٦ ٧٧ لاجئا من جنوب السودان، وقد استقرت أغلبية هؤلاء بالقرب من الحدود مع جنوب السودان في إقليمي دونغو وفراجي في مقاطعة أويلي العليا.

٥٠ - وما زال انعدام الأمن يعيق وصول المساعدات الإنسانية في أجزاء من إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وكاساي، وكاساي الوسطى، ولوماني. وتعذَّر توفير التمويل لتقديم المعونات بما يواكب وتيرة نمو الاحتياجات الإنسانية. ففي ١٩ أيار/مايو، كانت خطة الاستجابة الإنسانية ممّولة بما يزيد بالكاد عن ٢٠ في المائة (١٥٥ مليون دولار من المبلغ المطلوب البالغ ٨١٢ مليون دولار). ونتيجة لذلك، اضطر العديد من المنظمات غير الحكومية إلى تعليق تقديمه للمساعدات.

٥١ - وفي ١١ أيار/مايو، أبلغت السلطات الصحية الوطنية منظمة الصحة العالمية بحدوث حالة تفشي جديدة لمرض فيروس إيبولا في ليتاكي، بمقاطعة أويلي السفلى. وفي منتصف حزيران/يونيه، كان قد أُبلغ عمّا مجموعه خمس حالات إصابة مؤكدة وثلاث حالات اشتباه بالإصابة. وقد نجا أربعة من هؤلاء المصابين وتوفّي أربعة. وتعمل البعثة ومنظومة الأمم المتحدة على تقديم الدعم إلى الحكومة، بما في ذلك من خلال إنشاء جسر للدعم اللوجستي لربط إقليم ليتاكي النائي. واتُّخذت تدابير وقائية للحد من خطر تفشي المرض عبر الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى التي فرّ منها حوالي ٠٠٠ ٧ شخص إلى شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت البعثة أيضا بوضع خطط طوارئ خاصة بها.

٥٢ - وظل أداء الاقتصاد الكلي يسير في نفس الاتجاه، وشهدت قيمة الفرنك الكونغولي انخفاضا سريعا بلغت نسبته ١٧ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وسط مخاوف من تدني مستوى الاحتياطيات الأجنبية. وكانت الحالة الاجتماعية-الاقتصادية المتدهورة من العوامل المتسببة في إعلان إضراب عام لموظفي الخدمة المدنية والشركات العامة في ٥ نيسان/إبريل، وهو الإضراب الذي شهد مشاركة متوسطة القوة في كينشاسا وبعض عواصم المقاطعات. وفي ١٢ نيسان/أبريل، قرر صندوق النقد الدولي أن يجعل تحقيق الاستقرار على صعيد الحالة السياسية شرطا لتقديمه الدعم المالي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٦ أيار/مايو، تعهّد رئيس الوزراء برونو تشيبالا بإعادة الاستقرار إلى الحالة الاقتصادية للبلد، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير القطاع الزراعي، وخلق فرص العمل، ولا سيما للنساء والشباب، وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية. وفي ٢٦ أيار/مايو، أُجري تصحيح نزولي لتوقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧ من ٤,٩ في المائة إلى ٣,٥ في المائة. وفي ١٥ حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية الوطنية ميزانية البلد بقيمة ٧,٩ بلايين دولار للسنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨.

ثالثا - انتشار البعثة وتنفيذ ولايتها

٥٣ - وفقا لطلب مجلس الأمن في القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، اتخذت البعثة خطوات لخفض قوام أفرادها العسكريين إلى ٢١٥ ١٦ فردا. وسيتم تحقيق هذا الهدف عندما تتم إعادة أفراد كتيبة مشاة تابعة للواء كيفو الشمالية إلى وطنهم بحلول ٣١ آب/أغسطس وإعادة ٧٦ فردا إضافيين من ضباط الأركان والمراقبين العسكريين. وعلى نفس المنوال، ووفقا لطلب المجلس، تتواصل الجهود الرامية إلى إحداث تحوّل في قوة البعثة. فقد دخلت كتيبة الانتشار السريع الثانية التابعة للبعثة طور العمليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أتاح للقوة الموجودة في كيفو الشمالية تقليص حجم وجودها الثابت على الأرض إلى أدنى حد ممكن واكتساب مزيد من خفّة الحركة وسرعة الاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل البعثة بنشاط على نشر وحدة لتقييم التهديدات العسكرية، مما سيحسّن بشدة من المعلومات المتاحة ومن تقديرات الحالة. ويجري الاضطلاع بالجهود الرامية إلى زيادة وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة عن طريق التعاون بين البعثات، على نحو ما طلبه المجلس. ويجري بحث المسائل المتعلقة بالظروف المحددة التي

يمكن إجراء مثل هذه الزيادة في ظلها، وذلك توطئة لتقديم طلب رسمي إلى المجلس لتقديم الدعم. وستُجرى تعديلات أخرى للعنصرين العسكري والمدني بالبعثة خلال عملية الاستعراض الاستراتيجي التي طلبها المجلس، وهو ما سيمهّد السبيل لخروج البعثة بصورة تدريجية ممرحلة.

٥٤ - وواصلت البعثة تأهبها للمخاطر المرتبطة بالعملية الانتخابية ومعالجتها بصورة استباقية. وما زالت خطط الطوارئ قائمة، بما في ذلك على مستوى المكاتب الميدانية. وما زالت البعثة محتفظة بثلاث سرايا عسكرية واثنتين من وحدات الشرطة المشكّلة في كينشاسا لتوفير قدرة على تسيير الدوريات والمساهمة في حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة، إلى جانب المنشآت. وعلاوة على ذلك، فمع وصول سريتي الانتشار السريع في كانانغا، بكاساي الوسطى، حلّت كتيبة باكستانية محل الكتيبة الأوروغوايية التي تمثل احتياطي القوة، والتي كانت قد نُشرت في المنطقة بشكل مؤقت. ونتيجة لذلك، أُعيد الآن تشكيل احتياطي القوة في غوما لإتاحة المجال لإعادة نشره مستقبلا في مناطق التهديدات الناشئة. ويواصل عنصر شرطة البعثة تدريب الشرطة الوطنية على إدارة النظام العام واحترام حقوق الإنسان. وهو أيضا بصدد وضع خطط لتدريب وحدات الشرطة الوطنية الرئيسية، بما في ذلك فيلق التدخل الوطني وفريق التدخل المتنقل، مما من شأنه تقديم إسهام كبير في تأمين الانتخابات وحماية المدنيين وضمان احترام حقوق الإنسان والحيز السياسي.

٥٥ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات شركائها في مجال تعزيز وحماية الحريات الأساسية ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وحالات تضييق الحيز السياسي. ومنذ آذار/مارس، نظمت البعثة أو شاركت في ما لا يقل عن ٥٣ من أنشطة بناء القدرات لأكثر من ٠٠٠ ٢ شخص يتألفون بشكل رئيسي من نشطاء المجتمع المدني، والصحفيين، ومسؤولي السلطات السياسية - الإدارية، وضباط الشرطة الوطنية، والجهات الفاعلة السياسية من مختلف أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعا - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٥٦ - واصلت البعثة تنفيذ إجراءات وقائية قوية، بما في ذلك برامج تدريب الأفراد، وإجراء تقييمات المخاطر في القواعد والمعسكرات، وتسيير دوريات الشرطة العسكرية الرادعة، والإنفاذ الصارم لأنظمة حظر التجول والمناطق المحظورة. وتقوم البعثة حاليا بإنشاء مزيد من آليات الشكاوى المجتمعية لتحسين قدراتها في مجالي الوقاية والإنفاذ، ولا سيما في المواقع التي يوجد بها خطر واضح فيما يتصل بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وسُجّل ١٢ ادّعاء بوقوع حالات استغلال واعتداء جنسيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وثمة جهود جارية لتوسيع نطاق المساعدة والدعم المقدّمين للضحايا، بما في ذلك عن طريق التفاعل مع السلطات والمنظمات الوطنية.

خامسا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٥٧ - بالإضافة إلى مقتل مايكل شارب وزايدة كاتالان، زميلينا من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقعت ١٤٢ حادثة متعلقة بالسلامة والأمن مسّت ١٣ موظفة و ٦٣ موظفا من أفراد الأمم المتحدة، مقارنة بـ ٧٥ في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وتضمَّن ذلك ٥٩ حادثة ذات طابع جنائي انطوت على استهداف للموظفين الوطنيين والدوليين، و ١٦ حالة ذات صلة

بالاضطرابات المدنية، و ٥٨ حالة متصلة بالمخاطر، وتسع حوادث ذات صلة بالنزاع المسلح. وقد يفضي تصاعد حدة التوترات السياسية وتقديم البعثة الدعم لعمليات القوات المسلحة ضد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعرُّض موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها لتهديدات.

سادسا – ملاحظات

٥٨ – قبل ستة أشهر، ومع انتهاء الولاية الثانية والأخيرة للرئيس كابيلا، ساعد توقيع جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين الرئيسيين اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على تفادي أزمة كان من الممكن أن تكون خطيرة. غير أنه بخلاف تلك الخطوة الأولى الإيجابية، لم تتمخض الأشهر التالية التي شهدت مناقشات المتابعة التي جرت بين الجهات الفاعلة السياسية عن تنفيذ سريع للاتفاق كما كان يأمل الشعب الكونغولي، أو عن إبرام الترتيبات الانتقالية الشاملة للجميع التي يحق له أن يتوقّعها. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنصيب الحكومة الجديدة دون مشاركة ائتلاف التجمّع المعارض، الذي كان من الموقّعين الرئيسيين على الاتفاق. ومع تفاقم حالة العنف في الجزء الغربي من البلد الذي كان ينعم بالسلم في وقت سابق، بينما لا تزال هناك مناطق تشهد اضطرابات منذ زمن طويل في الجزء الشرقي، أشعر بقلق متزايد من أن يفضي التقلّب المرتبط بهذه التوليفة من العقبات السياسية والتهديدات الأمنية، وفي ظل أوضاع اقتصادية صعبة، إلى عرقلة خطط إجراء الانتخابات في غضون ستة أشهر. وهذا المسار المحتمل سيهدد بدوره عملية الانتقال السياسي برمتها، فهو سيؤجج حالة السخط والإحباط، وربما يفضي إلى اندلاع العنف. وما لم تجدّد الأطراف السياسية الفاعلة إظهار نواياها الحسنة وإرادتها السياسية للوفاء بالوعود التي قطعتها للشعب عشية رأس السنة الجديدة، سيكون مصير جمهورية الكونغو الديمقراطية هو دخول فترة أخرى يحيط بها انعدام اليقينية وربما تكتنفها المخاطر الشديدة.

٥٩ – وفي منتصف الفترة الانتقالية التي بدأت في ١ كانون الثاني/يناير، أود مرة أخرى أن أحث جميع أصحاب المصلحة على أن يعتمدوا، وفقا لما اتفقوا عليه، نهجا تعاونيا وتوافقيا للتنفيذ الكامل للاتفاق، وذلك بهدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وذات مصداقية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وهذا يتطلب تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان إشراك جميع الأطراف الموقّعة على الاتفاق في عملية تنفيذه، ولا سيما في العملية المفضية إلى تعيين رئيس المجلس الوطني للإشراف على الاتفاق الانتخابي والعملية الانتخابية. بيد أنه لا ينبغي أن يصبح الحوار بين الأطراف السياسية الفاعلة غايةً في حد ذاته، بل يجب أن يكون وسيلة لترجمة الاتفاقات المبرمة إلى إجراءات ملموسة ذات مغزى تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

٦٠ – وأدعو كذلك شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة دعم الجهود المخلصة التي تبذلها الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة في سبيل إنجاز التنفيذ الكامل للاتفاق. وأكرر دعوتي البلدان التي وقعت قبل أربع سنوات إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العمل على بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مختلف أرجاء منطقتها. وأحث الشركاء الدوليين، بمن في ذلك أعضاء مجلس الأمن، على أن يبقوا متحدين وملتزمين بتوجيه رسائل واضحة بشأن ضرورة التعجيل بتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر وإجراء الانتخابات. وصحيح أن مسؤولية الحفاظ على الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقع أولا وقبل كل شيء على عاتق قادة البلد وشعبه، إلا أنه ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي القيام بدوره النشط في هذا الصدد.

٦١ - وإنني أثني على اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لما أحرزته من تقدم في عملية تسجيل الناخبين بدعم نشط من البعثة والشركاء الآخرين. ويُعدّ إنجاز تسجيل أكثر من نصف الناخبين الذين يحق لهم التصويت حتى الآن تطورا محمودا. ويجب أن تتواصل هذه الجهود وأن تبقى هذه العملية على مسارها الصحيح عبر سبل منها ضمان ألا يُحرم أي ناخب يحق له التصويت من هذا الحق في إطار عملية غير مكتملة، ولا سيما في مقاطعتي كاساي الوسطى وكاساي اللتين لم تبدأ فيهما هذه العملية بعد. وإنني أشجع اللجنة كذلك على إصدار الجدول الزمني الانتخابي الذي طال انتظاره، فهذا سيوضح الصورة فيما يخص الخطوات المقبلة، وسيتيح المجال للشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، لتحديد نوع الدعم الواجب تقديمه بصورة أدق. وأشجع السلطات الكونغولية بقوة على القيام دون مزيد من التأخير بتنفيذ كامل تدابير بناء الثقة المتفق عليها منذ شهور. فهذه التدابير ستسهم بشكل كبير في تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية. وأحيط علما بإعلان السلطات بشكل متكرر خلال الأشهر الماضية التزامها بتمويل الدورة الانتخابية المقبلة، التي تقدِّر اللجنة الانتخابية تكلفتها بـ ١,٣ بليون دولار. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها الحكومة على صعيد الميزانية، يظل من الأهمية بمكان أن يتم بالفعل صرف الأموال المتعهّد بدفعها ووفقا للجدول الزمني المقرّر لضمان تنفيذ العملية الانتخابية وفقا للمخطط. وعلى نفس المنوال، أدعو الشركاء الخارجيين إلى تقديم الدعم التقني والمالي لإجراء هذه الانتخابات الهامة.

٦٢ - وما زال القلق يساورني بشدة إزاء انتشار حالة انعدام الأمن في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة في مختلف أرجاء منطقة كاساي، وإزاء استمرار حالة عدم الاستقرار في العديد من المناطق في الجزء الشرقي من البلد. وهذا المشهد الجديد الذي يغلب عليه عدم الاستقرار يشكل تهديدا خطيرا لأعداد متزايدة من المدنيين. فكثير من هؤلاء يُجبر على التشرُّد مجدّدا، بما في ذلك في مناطق كانت قد شهدت قدرا ما من الاستقرار في السنوات الأخيرة. ولا يزال انتشار العنف يشكل ضغطا على القدرات التشغيلية لقوات الأمن والدفاع الوطنية، ولا سيما في المناطق التي باتت مظاهر التمرّد على سلطة الدولة تتزايد فيها بصورة متسارعة. وإنني أدعو جميع الجهات الفاعلة الضالعة في العنف المستمر إلى إلقاء أسلحتها والعمل على إيجاد حل سلمي للأزمة.

٦٣ - وإنني منزعج بشدة من الزيادة المستمرة في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التقارير التي أفادت بالعثور على ٤٢ مقبرة جماعية مزعومة في مقاطعات كاساي، وذلك بالاقتران مع عدم إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. وقد بلغت الحالة درجة من السوء دفعت مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل بشأن حالة حقوق الإنسان في مقاطعات كاساي. والحكومة ملزمة بتطبيق أحكام المعاهدات والقواعد الدولية التي انضمت إليها طوعا فيما يتصل بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق منها بتنفيذ العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة. ويجب عليها إخضاع قواتها الأمنية لأعلى المعايير في هذا الصدد. وإنني أدين بشدة الهجمات التي تشنها ميليشيا كاموينا نسابو ضد المدنيين والعاملين في الانتخابات والمؤسسات الحكومية والسلطات التقليدية وقوات الأمن. ويساورني القلق إزاء عدم إحراز تقدم ملموس على صعيد التحقيق في ادعاءات وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في مقاطعات كاساي تورط فيها أفراد قوات الأمن، وكذلك أعضاء ميليشيا كاموينا نسابو. وإنني أدعو السلطات الكونغولية إلى الإسراع بالتحقيقات والإجراءات القضائية

بهدف تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. فليس من الممكن التوصل إلى حل دائم لمشكلة العنف دون أن تكون هناك مساءلة.

٦٤ - وفي ١٢ آذار/مارس، في ظل الحالة المتدهورة في كاساي الوسطى، فقدت أسرة الأمم المتحدة اثنين من أبنائها هما زايدة كاتالان ومايكل شارب، زميلانا في فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد قُتلت زايدة ومايكل وهما يسعيان إلى تعميق معرفتنا المشتركة بالمأساة التي تشهدها تلك المنطقة وسائر أنحاء البلد. وكان هدفهما المساعدة على جلب السلام إلى شعب المنطقة. وإنني وسائر أفراد أسرة الأمم المتحدة نشاطر أسرتيهما وأحبائهما أحزانهم. وأحث السلطات الكونغولية على إكمال تحقيق متعمّق ذي مصداقية في حادثة قتلهما وتقديم جميع المشتركين في المسؤولية عن هذه الجريمة إلى العدالة. وإنني عاقد العزم على القيام بكل ما في وسعي في هذا الصدد. ووفقا لسياسات المنظمة، هناك بالفعل مجلس تحقيق يبحث في ملابسات مقتل زميلينا.

٦٥ - وقد أحرزت البعثة تقدما في تعديل أولوياتها ووضعيتها دعما لتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتحسين قدرتها على التصدي للتحديات الأمنية القائمة والناشئة. ومن خلال الاستعراض الاستراتيجي التي طلبه مجلس الأمن، سيُقدَّم للبعثة مزيد من التوصيات، بما في ذلك بخصوص كيفية تكييف ولايتها لتتواءم مع الاحتياجات المحددة لمرحلة ما بعد الانتخابات. ومع التركيز بقوة على العملية السياسية، ستواصل البعثة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي، دعمها لتنفيذ الاتفاق، فهو لا يزال يقدم أوضح مسار يفضي إلى إجراء الانتخابات وإلى تحقيق الاستقرار. وسيواصل ممثلي الخاص، بدعم من مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، ومن خلال مساعيه الحميدة حشد الدعم الوطني والإقليمي والدولي للمضي قدما صوب إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية ضمن أقصر إطار زمني ممكن.

٦٦ - وأودّ أن أعرب عن بالغ تقديري لممثلي الخاص، مامان سامبو صديقو، لما يبذله من جهود دؤوبة للمساعدة على تحقيق هدف إحلال السلام والاستقرار في البلد. وأحيّي النساء والرجال العاملين في البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على ما يقومون به من خدمة متفانية في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان. فتفانيهم وتضحيتهم يشكلان عاملا حيويا يساعد على إحداث الفرق لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإنني ممتن أيضا لمبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جنيت، لما يقوم به من دور في هذه المنطقة دون الإقليمية دعما لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأوروبي، إلى جانب سائر الشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، لما يقدمونه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من دعم لا يقدّر بثمن.